14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
Email: 14october@14october.com

لا مكان للتطرف والإرهاب في يمن الإيمان والحكمة والاعتدال والسلام

علي عبدالله صالح

www.14october.com

العراق يؤجل نقل مسؤولية الأمن التي يتولاها الجيش للشرطة

إعداد/ مشتاق محمد يحيى

بغداد/ متابعات:

قرر العراق إرجاء نقل مسؤولية الأمن التي يتولاها الجيش في مدن كبرى إلى الشرطة بسبب مخاوف من أن بعضها ليست جاهزة للتصدي للمسلحين الذين يواصلون هجماتهم، بينما تستعد باقي القوات الأميركية للإنسحاب من البلاد نهاية العام الحالي (2011).

وقال المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة إن «القوات العراقية لم تصل في الوقت الحالي إلى درجة الاطمئنان المطلوبة لتسليم مسائل الأمن بشكل كامل لوزارة الداخلية».

وأضاف اللواء قاسم الموسوي «إن القاعدة وإرهابيين آخرين ما زالوا مصدر قلق لقوات الأمن، ولا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود وسد الثغرات التي يحاول العدو التسلل منها».

ولم يوضح توقيت تسليم مسؤوليات الأمن بشكل كامل لأجهزة الشرطة لكنه قال «إن الشرطة الاتحادية والشرطة المحلية في العراق ليست جاهزة بعد، وغالبا ما تنقصها قدرات جمع المعلومات لتتبع المسلحين في مناطق مثل محافظات الأنبار وديالى والموصل وصلاح الدين».

وكان العراق يعتزم سحب قوات الجيش من داخل المدن نهاية العام، وتسليم مسؤولية حفظ الأمن لقوات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية.

ويترافق هذا التاريخ مع توقيت الانسحاب المفترض قبل نهاية العام الحالي لنحو 44 ألف جندي أميركي يقدمون في الغالب المساعدة والمشورة للقوات العراقية بعد توقف العمليات القتالية العام الماضي، لكن من المقرر سحبهم من العراق عندما ينتهي أجل اتفاقية أمنية حالية بين بغداد وواشنطن نهاية العام الحالي.

ويجري مسؤولون أميركيون وعراقيون محادثات بشأن ما إذا كان جزء من القوات الأميركية سيبقى بالعراق كمدربين، ولكن مسألة هل تحصل القوات الأميركية هناك على حصانة قانونية تعقد تلك المفاوضات.

©Reuters

العراق يرى أن قوات الشرطة ليست جاهزة لتسلم المسؤوليات الأمنية

الرئيس السوري بشار الأسد لأعضاء وفد من دول تجمع الألبا:

خطوات الإصلاح في سوريا تقوم على الإصلاح السياسي وإنهاء المظاهر المسلحة

دمشق/وكالات :

التقى الرئيس السوري بشار الأسد صباح يوم أمس الأحد وفدا من دول تجمع الألبا يضم نيكولاس مادورو وزير خارجية فنزويلا وبرونو رودريغيز وزير خارجية كوبا وايبان كانيلاس وزير الاتصالات البوليفي وطارق العيسمي وزير الداخلية الفنزويلي وتيمير بوراس نائب وزير الخارجية الفنزويلي وبابلو فيا غوميز نائب وزير الخارجية الأكوادوري وماريا روبياليس نائبة وزير الخارجية النيكاراغوي.

ودار الحديث خلال اللقاء حول تطورات الأحداث في سورية حيث أعرب الرئيس الأسد عن تقديره الكبير لموقف دول الألبا إزاء هذه التطورات.

وأكد الرئيس الأسد لأعضاء الوفد أن الخطوات التي تقوم بها سورية ترتكز على محورين: أولهما الإصلاح السياسي وثانيهما إنهاء المظاهر المسلحة مضيفاً أن الإصلاحات لاقت تجاوباً كبيراً من الشعب السوري وأن الهجمة الخارجية على سورية اشتدت عندما بدأت الأحوال في الداخل بالتحسن لأن المطلوب من قبلهم ليس تنفيذ إصلاحات بل أن تدفع سورية ثمن مواقفها وتصديها للمخططات الخارجية للمنطقة».

وأشار الرئيس الأسد إلى أنه وبالرغم من ذلك فإن عملية الإصلاح مستمرة وهي تتم بناء على قرار سيادي غير مرتبط بأي إملاءات خارجية ومن أي جهة كانت.

بدورهم نقل أعضاء الوفد إلى الرئيس الأسد تضامن ودعم رؤساء وشعوب دولهم إلى سورية وعبروا عن استنكارهم للحملة السياسية والإعلامية التي تتعرض لها بسبب مواقفها مؤكدين أن دولهم ستبقى دائماً تقف إلى جانب سورية في جميع المجالات وفي المحافل الدولية.

وأشار أعضاء الوفد إلى أنهم لمسوا من خلال هذه الزيارة الفرق الكبير بين ما تبثه وسائل الإعلام حول الأحداث في سورية وبين الواقع الحقيقي على الأرض مؤكدين رفض بلدانهم الكامل لأي شكل من أشكال التدخل الخارجي في شؤون سورية الداخلية.

حضر اللقاء وليد المعلم وزير الخارجية والمغتربين والدكتور فيصل المقداد نائب وزير الخارجية والسفيران الكوبي والفنزويلي في دمشق.

وفي الإطار ذاته التقى الوزير المعلم وفداً من دول تجمع الألبا بحضور الدكتور المقداد وأحمد عرنوس معاون الوزير ومديرة إدارة أمريكا في وزارة الخارجية والمغتربين.

يذكر أن تجمع دول ألبا يضم فنزويلا وكوبا وبوليفيا والأكوادور ونيكاراغوا وثلاث دول من الكاريبي هي الدومينيكان وسانت فنسنت والغرينادنيز وأنتيغوا وباربودا.

وليد المعلم:زيارة وفد تجمع ألبا تؤكد عمق علاقات الصداقة والتعاون بينها وبين سورية..

وأكد المعلم أن زيارة وفد دول تجمع ألبا إلى دمشق تعبر عن عمق علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين سورية وتجمع بلدان ألبا:مشددا على أن سورية ماضية في برنامج الإصلاح وملتزمة بالحوار الوطني الشامل في حين أكد وفد دول تجمع البا تضامنه الكامل مع سورية وسيادتها واستقلالها ورفضه جميع أشكال التدخل الخارجي من قبل الدول الغربية والإمبريالية في شؤونها الداخلية واستنكاره للاغتيالات وأعمال التخريب التي تحصل بهدف زعزعة أمنها واستقرارها.

وقال المعلم «خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع وفد تجمع ألبا إن هذه الزيارة تؤكد عمق علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين سورية وبلدان ألبا ومجيئهم إلى دمشق في هذا الوقت وعبورهم المحيط يعطي صورة عن حجم هذا التضامن وعمقه مقارنة بآخرين أقرب منهم كثيرا ونحن نعبر لهم عن امتنان الشعب السوري العميق لهذه البادرة الطيبة.

ولفت المعلم إلى أن الوفد التقى صباح يوم أمس الأحد الرئيس بشار الأسد واستمع منه لشرح عن حقيقة الأوضاع في سورية حيث عبر سيادته عن شكره لقادة دول ألبا.

وقال المعلم« ردا على سؤال حول الإعلان عما يسمى بالمجلس الوطني الانتقالي في اسطنبول وسعيه للاعتراف به دوليا.. لا يهمنا ما يسعون إليه وأي دولة ستعترف بهذا المجلس اللاشرعي ستتخذ ضدها إجراءات مشددة».

وأضاف المعلم.. نحن مع الحوار الوطني الشامل ومشاركة المعارضة فيه وفي بناء مستقبل سورية ومع السير في برنامج الإصلاح الشامل مشيرا إلى أن وفد ألبا استمع صباح يوم أمس الأحد إلى هذا التوجه من الرئيس الأسد.

وجدد المعلم شكر سورية وتقديرها للموقفين الروسي والصيني اللذين برزا في مجلس الأمن وقال«.. نحن على اتصال مستمر مع القيادة الروسية التي تدعو دائما إلى عدم التدخل الخارجي بشؤون سورية وإلى حوار وطني تشارك فيه المعارضة والسير في تنفيذ برنامج الإصلاحات الشاملة».

وتساءل «المعلم هل يمكن عقد حوار وطني مع مجموعات إرهابية مسلحة تغتال رجال الفكر والعلم وتقتل الناس بالأجرة وهل تريد هذه المجموعات الإصلاحات ؟..مضيفا.. لا أرى ربطا بين ما تفعله هذه المجموعات وبرنامج الإصلاح والحوار المنوي تنفيذه».

وأكد المعلم أن سورية قيادة وشعبا تقف صفا واحدا ضد التدخل الخارجي أما رمي المسؤولية هنا وهناك فشيء غير موضوعي ومن يدعون للتدخل الخارجي معروفون وقد ظهروا على أقنية فضائية عديدة تارة تحت حماية المدنيين وأخرى تحت منع الطيران وربما مجددا يطلبون تدخلا مباشرا مبينا أن الغرب لن يهاجم سورية فليس هناك من يدفع الفاتورة وهو اختار العقوبات الاقتصادية لتجويع الشعب السوري تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان.

ودعا المعلم بعض القنوات الإعلامية إلى توخي الموضوعية قائلا:« اتقوا الله وابحثوا عن الحقيقة ولا تخدموا أجندات تحريضية من شأنها استدعاء التدخل الخارجي».

وبشأن الهدف من الإعلان عن تقديم ملف حول وثائق لاغتيال شخصيات سورية قال المعلم« إن عدد الشهداء أصبح 1110 اليوم ومن الأساسي اطلاع المجتمع الدولي بأن هناك مجموعات مسلحة تقوم بأعمال العنف في سورية وتقتل هذا العدد الكبير من الشهداء».

وأضاف المعلم.. إن كثيرين في الغرب يقولون هذه ثورة سلمية ومظاهرات سلمية ولا يعترفون بوجود مجموعات إرهابية مسلحة يقومون بتمويلها وتهريب السلاح إليها.

وحول إصرار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان على فرض عقوبات على سورية واتهام قيادة الأحزاب الكردية المخابرات التركية باغتيال المعارض الوطني مشعل تمو قال المعلم.. أؤكد لكم أن مجموعة إرهابية اغتالت الشهيد تمو فهذا الرجل المعارض وقف أمام تيار يطالب بالتدخل الخارجي وهدف الاغتيال افتعال فتنة في محافظة الحسكة التي ظلت طوال الأزمة نموذجا للتعايش والإخاء بين سكانها».

وأضاف المعلم« أما فيما يتعلق بتصريحات أردوغان فنقول.. سورية ليست مكتوفة الأيدي.. من يرمها بوردة ترمه بوردة». وردا على سؤال بشأن الضابط الفار إلى تركيا وحديثه عن استعدادات لنشاط عسكري على الأراضي السورية وإذا ما كان يحق لسورية الاعتراض لدى الحكومة التركية على ذلك قال المعلم:

«إن هذا الرجل خارج عن القانون وفار من الخدمة العسكرية وما يقوله من كلام غير مسؤول لا يبنى عليه ولا علم لنا في وزارة الخارجية عن دخول أي جندي تركي إلى الأراضي السورية فنحن في علاقات الدول نتعامل هكذا».

وحول اعتبار البعض أن الفيتو الروسي والصيني منح فرصة للقيادة السورية لإنهاء العمليات العسكرية وإذا كان هناك أجندة محددة لإنهاء الأزمة الداخلية في سورية قال المعلم.. لا أحد يستطيع أن يضع أجندة لأن من يتسبب بما يجري مجموعات مسلحة تقوم بعملياتها وتهرب إلى القرى المجاورة للمدن والبساتين والحقول ولا دولة في العالم تقبل السكوت عن مجموعات مسلحة تقوم بأعمال إرهابية ضد مواطنيها وأعتقد أن أصدقاءنا الروس واعون لهذه الحقيقة ولاسيما أنه منذ يومين تعرضت إحدى شركات النفط الروسية في حمص لاعتداء إرهابي.

وأضاف المعلم« نعلم حجم الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها الدول التي تساند سورية ولدينا كوبا نموذج قاوم مختلف أنواع الضغوط بما فيها العدوان العسكري وواثقون بأن الموقف السوري المبدئي سيستمر وسنقوم بالمقابل بما التزمنا به من برنامج إصلاح شامل وبالحوار الوطني الذي ندعو إليه المعارضة كما أن قوات حفظ النظام ستواصل التصدي لهذه المجموعات».

وردا على سؤال.. لماذا لم تتخذ الدولة السورية حتى الآن إجراء صارما بحق السفير الأمريكي في سورية روبرت فورد وهو الذي انتهك كل الأعراف الدبلوماسية وحرض علنا ضد أمن سورية واستقرارها قال المعلم.. أولا نحن بلد عمره أكثر من سبعة آلاف سنة لذلك قلبنا كبير وصبرنا أكبر وثانيا نحن دولة تثق بنفسها وبأبنائها وإن تحرك هنا وهناك فلكي يجعل من نفسه بطلا في بلاده وليس هنا.

وحول انتقال حركة التخريب والعنف لتشمل البعثات الدبلوماسية السورية في الخارج وكيف سترد سورية على ذلك قال المعلم« إن دول الاتحاد الأوروبي لديها تشريعات تنظم التظاهر السلمي بحيث لا تخرج مظاهرة أو تجمعات دون موافقة مسبقة ونسأل هل حصلوا على إذن مسبق لاقتحام سفاراتنا مشيرا إلى أن اتفاقية فيينا للعلاقات الدولية توجب على الدول تأمين الحماية للبعثات الدبلوماسية لديها ولأعضائها.

وأضاف المعلم.. إذا كانوا لا يلتزمون بتنفيذ بنود هذه المعاهدة وتأمين الحماية لبعثاتنا فسنعاملهم بالمثل فسفاراتنا في أوروبا والولايات المتحدة لديها مهام أساسية وهي تحسين العلاقات مع هذه البلدان وليس كما تفعل بعض سفاراتهم في دمشق حيث تتدخل في شؤوننا الداخلية».

©Reuters

وزير خارجية فنزويلا : نرفض جميع أشكال التدخل من قبل الغرب والإمبريالية في الشؤون الداخلية لسورية

من جهته شكر نيكولاس مادورو وزير خارجية فنزويلا الرئيس الأسد والشعب السوري على استقبال وفد ألبا موضحا أنهم نقلوا إلى سيادته باسم قادة دول ألبا الرئيس الكوبي راؤول كاسترو والرئيس البوليفي ايفو موراليس والرئيس النيكاراغوي دانيال اورتيغا والرئيس الاكوادوري رافاييل كوريا والرئيس الفنزويلي اوغو تشافيز تضامنهم الحقيقي مع سورية.

وقال مادورو« إن ألبا منظمة عون حقيقية تقوم حاليا بصناعة مرحلة تاريخية وتطور جديد في أمريكا الجنوبية والمجلس السياسي للتجمع الممكون من وزراء الخارجية قرر منذ شهر أن يقوم بمهمة السلام والتوجه إلى سورية».

وأوضح مادورو أن وفد ألبا يزور دمشق لينقل رسالة واضحة جدا وهي التضامن مع الشعب السوري وحكومته التي تحاول بالوسائل السلمية والسياسية وعبر الحوار حل الأزمة في البلد والخروج منها ورفض جميع أشكال التدخل الغربي والإمبريالي في الشؤون الداخلية لسورية والشعب السوري الذي من حقه أن يحل مشاكله بيده.

وعبر مادورو عن تضامن دول ألبا مع سورية ضد حملة التشويه الإعلامي والكذب التي تحاول وسائل الإعلام من خلالها تسويق صورة مغايرة لما يجري فيها بما يؤدي لحرب أهلية على غرار ما حدث في بلدان أخرى.

وردا على سؤال حول الدور الدبلوماسي الذي يمكن أن تقوم به دول ألبا في سورية قال الوزير الفنزويلي« لا يمكن أن نبقى مكتوفي الأيدي ونحن نرى كيف تحاول الامبريالية استغلال الأوضاع والمشاكل الداخلية في سورية لمصالحها الشخصية ولزعزعة استقرار هذا البلد الذي نؤكد محبة الشعب الفنزويلي ودعمه له فبيننا يعيش أكثر من ثمانمئة ألف سوري ويمكنكم أن تذهبوا إلى السويداء لتروا التمازج الثقافي بين سورية وفنزويلا ونحن نعلم أن الشعب السوري شعب سلام ومجتهد وعامل أيضا ولذلك كل ما نقوم به هو من منطلق الحب للشعب السوري.

وأكد مادورو أن دول ألبا قررت وبشكل جماعي دعم الشعب السوري ليتجاوز محنته ومشاكله ووجه كلامه إلى الصحفيين قائلا.. بالدرجة الأولى سننقل الحقيقة وعليكم أنتم أيضا أن تنقلوا حقيقة ما يجري في سورية وأن تتوقف الحرب الإعلامية والنفسية والسياسية ضدها ويجب أن نستنكر وندين هذه الحرب.

وأضاف مادورو« بالدرجة الثانية علينا أن ندعم بعضنا في كل المحافل الدولية وخاصة في مجلس الأمن والأمم المتحدة التي لا يمكن أن تتحول إلى أداة حرب بيد الإمبريالية والصهيونية ضد شعوب العالم ونعتقد أنه من الوقاحة رفض طلب الفلسطينيين بأن يكون لهم مقعد في الأمم المتحدة وبنفس الوقت يصمتون عندما تقوم قوات الاحتلال بقصف الفلسطينيين في غزة ولذلك وبكل تواضع سوف تحظون في الأمم المتحدة بدعمنا وبدعم قيادتنا وقياداتها أمريكا الجنوبية وكنتيجة لهذه الزيارة سننقل إلى إخوتنا في أمريكا اللاتينية كل ما رأيناه وسمعناه في سورية ونطلب منهم دعم الشعب السوري».

وعن الانطباعات التي خرج بها وفد تجمع دول ألبا حول الوضع في سورية بعد لقاء الرئيس الأسد وما يمكن أن تقدمه في مواجهة الحملة الإعلامية التي تخاض ضد سورية قال مادورو.. سنغادر البلد ونحن واثقون أن الطريق الذي سيختاره الشعب السوري لحل مشاكله وأزمته الداخلية بيده هو الطريق السلمي ومن خلال الحوار وليس لدينا أي شك بأن القوى الامبريالية تريد أن تمتطي صهوة المشاكل الداخلية السورية لتستفيد منها لمصالحها الشخصية.

وأضاف مادورو.. كلنا ثقة بأن الشعب السوري بمقدرته وحسه الوطني لن يسمح بأن يحصل هذا الشيء ونتمنى ألا يسمح الرأي العام العربي بأن تحدث جريمة أخرى ضد الشعب السوري نتيجة الصمت الجبان لبعض الدول أمام الجرائم التي ترتكب ضد شعوبها.

وتساءل مادورو أليس كافيا ما حدث من عدوان على الشعوب العربية.. أليس كافيا ما حدث من عدوان وقتل واغتيالات ضد الشعب العراقي.. أليس كافيا ما حدث من قتل وتدمير وقصف ضد الشعب الليبي.. ما الذي يمكن أن يبرر هذه الاعتداءات والاغتيالات.. ودعا مادورو العرب جميعا إلى الاتحاد والتفكير بحل مشاكلهم ووحدة أراضيهم واستقلالهم ونحن وبشكل متواضع من أرض المحرر سيمون بوليفار وباسم الشعب الفنزويلي والرئيس تشافيز نضع هنا رسالة تضامن ومحبة للشعب السوري.

وزير خارجية كوبا: نستنكر الاغتيالات وأعمال التخريب التي تحصل في سوريا لزعزعة أمنها واستقرارها

بدوره عبر وزير الخارجية الكوبي برونو رودريغيز عن تضامن الشعب الكوبي والرئيس الكوبي مع الشعب السوري وحقه بتقرير مصيره دون أي شكل من أشكال التدخل الخارجي واستنكاره للاغتيالات والأعمال التخريبية ومحاولات زعزعة استقرار سورية.

وقال رودريغيز إن كوبا كعضو من أعضاء ألبا تشعر أن لديها واجبا بدعم حركات الشعوب ودعم سورية وبأن تحفز مجلس الأمن والأمم المتحدة وتجمع دول عدم الانحياز لتقوم بواجباتها تجاه الوضع في سورية.

وأضاف رودريغيز :«إن للرأي العام العالمي الحق بأن يتلقى معلومات حقيقية وصحيحة وأن يكون له موقفه من النضال لأجل السلام ضد الحروب والتدخلات».

وبشأن وجه التشابه بين الحالتين السورية والكوبية وهل يمكن لإيمان وعزم شعب أن يقهر جبروت الامبريالية قال الوزير الكوبي« في أمريكا اللاتينية الكثير من الأمثلة القائمة والواقعة أن الدول والشعوب لا تخضع للحصارات الاقتصادية والسياسية والتدخلات الخارجية ومن غير المقبول استخدام ذريعة حماية الناس وحقوق الإنسان لقتل مئات الآلاف من الأشخاص والحرب لا يمكن أن تكون جوابا ضد الإرهاب بأي شكل من أشكاله وكذلك سياسة المعايير المزدوجة مرفوضة بشكل كامل فمؤخرا وبشكل متكرر يستخدمون ذريعة حقوق الإنسان والدفاع عنها ليهاجموا أمما تدافع عن حريتها واستقلاليتها وسيادتها».

وأضاف رودريغيز :«إنهم يقولون الشيء القليل عن العنف المطبق من قبل رجال الشرطة ضد المتظاهرين في العواصم الغربية مذكرا بما حدث مؤخراً في وول ستريت».

ولفت رودريغيز إلى أن التجربة واضحة في أنه عندما تدافع الشعوب كشعب كوبا عن وحدتها واستقلالها وسيادتها فمن المستحيل هزيمتها فلا يوجد أي نوع من أنواع الحصار السياسي الاقتصادي أو الإعلامي قادر على ثني إرادة شعب حر ومستقل وفي هذه اللحظات الصعبة سورية ستجد إلى جانبها كوبا والشعب الكوبي كما حدث على مر التاريخ.

وزير الاتصالات البوليفي: ندين بشدة محاولات الإمبريالية للتأثير في حرية الشعب السوري وسيادته وكرامته

من جهته قال إيبان كانيلاس وزير الاتصالات البوليفي نحن هنا في سورية رغم المسافات البعيدة لنعبر عن احترامنا ودعمنا للشعب السوري وجهود حكومته للخروج من هذه الأزمة وندين بشدة محاولات الامبريالية للحد والتأثير على حرية الشعب السوري وسيادته وكرامته معبرا عن أسفه لمحاولات بعض وسائل الإعلام الامبريالية نقل صورة كاذبة عما يجري في سورية.

وأضاف كانيلاس: إنني باسم الشعب البوليفي والرئيس موراليس نقول إننا سنبقى مراقبين تماما ومستعدين لنجيب على أي اتصال من الشعب السوري أو طلب منه لندعم نشاطه وعمله وكفاحه الحر والوطني من أجل الحرية والسيادة والاستقلال.

نائب وزير خارجية الإكوادور: نأمل بألا يتم استغلال التدخلات الخارجية للتأثير في سيادة الشعب السوري وأمنه واستقراره

بدوره أعرب بابلو فيا غوميز نائب وزير خارجية الإكوادور عن أمله بألا يتم استغلال التدخلات الخارجية للتأثير على سيادة واستقلال الشعب السوري لافتا إلى أن الإكوادور من الدول التي تدافع عن الشرعية الدولية وتؤيد حل الدول لمشاكلها في إطار حقوقها وواجباتها.

وقال غوميز انطلاقا من هذه المبادئ التي تلتزم بها الإكوادور وتجمع ألبا أتينا اليوم لنعبر عن تضامننا مع سورية وشعبها فيما يتعلق بالدفاع عن استقلالها ووحدتها وسيادتها ولنتمنى أن تعلو كلمة الحق ويتم الحفاظ على سيادة الشعب السوري فوق جميع الظروف».

نائبة وزير خارجية نيكاراغوا: نحن وسوريا في خندق واحد والدفاع عن سوريا هو دفاع عن شعوبنا جميعا

من جهتها نقلت ماريا روبياليس نائبة وزير خارجية نيكاراغوا رسالة دعم وتضامن من قبل الرئيس أورتيغا والشعب النيكاراغوي إلى الشعب السوري لافتة إلى أن الشعب والقيادة في سورية كانا دائما إلى جانب الشعب والقيادة في نيكاراغوا عند محاولات اعتداء الامبريالية عليها في الثمانينيات.

وقالت روبياليس نحن هنا في خندق واحد هو خندق شعوب الجنوب ونحن ندافع عن السلام والسيادة وبالنسبة لنا سيتحول الدفاع عن سورية إلى دفاع عن شعوبنا جميعا ضد اعتداءات الامبريالية فالاعتداء عليها هو اعتداء على دول ألبا وشعوب أمريكا الجنوبية.

المهمة الأميركية المقبلة في العراق

تسابق وزارة الخارجية الأميركية الزمن لاستلام راية المهمة في العراق من وزارة الدفاع الأميركية، التي ستسحب قواتها من هذا البلد مع نهاية العام الجاري.

وتقول صحيفة واشنطن بوست الأميركية إن خطة الولايات المتحدة في العراق تنص على ضخ 16 ألف موظف مدني تابع لوزارة الخارجية في أكبر عملية مدنية أميركية منذ خطة مارشال التي نفذت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتي اضطلعت بمهمة إعادة إعمار أوروبا.

ويمثل هذا العدد تحديا كبيرا لوزارة الخارجية الأميركية، حيث يوازي عدد فرقة عسكرية بمعايير الجيش الأميركي. وقد أبدى المشرعون الأميركيون ومراقبون لعمل الحكومة الأميركية مخاوفهم من عدم استطاعة وزارة الخارجية السيطرة بشكل مناسب على هذا الجيش من الموظفين الذين سيتبعون السفير الأميركي في بغداد، علما أن 80 ٪ من هذا العدد هم من المتعاقدين وليسوا موظفين في وزارة الخارجية.

وتنقل الصحيفة عن كريستوفر شايس -العضو الجمهوري السابق في الكونغرس الأميركي- قوله «نحن قلقون جدا جداً. لا أعلم كيف سيقومون بتلك المهمة».

مسؤولو وزارة الخارجية الأميركية من جهتهم يقولون إنهم يعملون بكل طاقتهم من أجل إنهاء ترتيباتهم في الوقت المناسب، وإنهم يعملون على ضمان أكبر عدد من المتعاقدين لخفض احتمال حدوث عمليات فساد، ولكنهم أقروا أنه من الصعوبة بمكان تنفيذ عملية ضخمة مثل التي ينفذونها بدون أن تكون هناك أخطاء.

يذكر أن هناك 43 ألف جندي أميركي في العراق الآن، وطبقا للاتفاقية الأمنية التي وقعها العراق مع رئيس الولايات المتحدة الأسبق جورج بوش فإن هؤلاء الجنود سيغادرون أرض العراق نهاية العام الحالي 2011.

تقضي الاتفاقية العراقية الأميركية بسحب القوات الأميركية من العراق نهاية 2011 (الفرنسية)

وكان العراق قد أعلن يوم الثلاثاء الماضي على لسان مسؤولين أنه يرغب في إبقاء كتيبة أميركية صغيرة بعد الانسحاب يتراوح عددها بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف شخص لأغراض التدريب.

الولايات المتحدة كانت قد أبدت استعدادها لتلبية طلب كهذا، لكن اشتراط العراقيين بأن هذه الكتيبة التي ستظل لأغراض التدريب لن تتمتع بالحصانة من الملاحقة القضائية أدت إلى رفض إدارة أوباما للفكرة. ولكن الإدارة الأميركية لا تزال منفتحة على خيار إبقاء مدربين إذا ما توصل الجانبان العراقي والأميركي إلى اتفاق مناسب.

وبالعودة إلى مهمة وزارة الخارجية الأميركية، تقول واشنطن بوست، إن لائحة المهام التي سترثها وزارة الخارجية من الجيش الأميركي يمكن أن توصف بأنها تسبب الإحباط. فعلى الخارجية أن توفر الحماية لحوالي 1750 موظفا هم هيكل السفارة الأميركية في العراق ويتألفون من دبلوماسيين وموظفي إغاثة وموظفي وزارة الخزانة الأميركية. وتكمن صعوبة المهمة أن أولئك الموظفين يعملون في بلد ما زال يعج بالتفجيرات والاغتيالات بشكل يومي.

وتبين الصحيفة أن مهمة وزارة الخارجية تتطلب التعاقد مع قوة أمنية قوامها خمسة آلاف عنصر، تكون مهمتها ليس فقط حماية السفارة الأميركية في بغداد، بل حماية قنصليتين أميركيتين خارج بغداد وموقعين في مطارين عراقيين ومعهد لتدريب الشرطة.

وستستخدم وزارة الخارجية طائرات خاصة بها ومستشفيات خاصة وتقوم بأعمال أخرى كانت القوات الأميركية تقوم بها بنفسها. وسيكون هناك 4600 متعاقد مدني معظمهم من غير الأميركيين سيزودون الطاقم الأميركي في العراق بخدمات الطبخ والتنظيف والرعاية الصحية وخدمات أخرى. يذكر أن هذا العدد من المتعاقدين المدنيين سيكون موزعا على عشرة أو أحد عشر موقعا حيث ستكون هناك تدريبات أميركية مقدمة للعراقيين بشأن استخدام المعدات العسكرية الأميركية التي اشتروها.

وكانت لجنة برلمانية أميركية مشتركة قد أبدت في تقرير لها الشهر الماضي مخاوف من عدم قيام وزارة الخارجية الأميركية بإصلاحات على نظام التعاقد مع المدنيين الخاص بها، وقال التقرير إن تلك المخاوف جاءت بعد أن تبددت مليارات من أموال دافعي الضرائب الأميركيين في العراق وأفغانستان.

ولكن وزارة الخارجية تنفي تلك الاتهامات وقالت إنها وظفت أعدادا إضافية من خبراء التعاقد، إضافة إلى الخبرة التي تكونت لديها خلال السنين السابقة والتي ستستخدمها في التعاقد في العراق هذه المرة.

كريستوفر شايس -نائب وزير الخارجية الأميركي- أقر في جلسة استماع بأنه قلق من عدم كفاية الفرقة الأمنية التي سيتوزع جهدها في مرافق كثيرة، وأنه قلق أيضا من تكرار حادثة شركة الأمن الأميركية بلاك ووتر عندما فتح عناصرها النار على المدنيين العراقيين في بغداد عام 2007 وقتلوا 17 منهم.

أما ستوارت بوين -المفتش العام لإعادة إعمار العراق- فيقول إن هناك جوانب وتكاليف أخرى لعملية نقل المهمة في العراق إلى وزارة الخارجية. وأشار -في مقابلة أجريت معه مؤخرا- إلى أن غياب القوة العسكرية الأميركية سيجعل من الصعب على الطواقم الأميركية الوصول إلى أي مكان يريدون في العراق. وضرب بوين مثالا في القنصلية الأميركية في البصرة، حيث قال إن عناصرها لا يمكنهم التجول في المنطقة بحرية.

يذكر أن خطة وزارة الخارجية الأميركية في العراق كانت أوسع وأشمل، لكنها فشلت في الحصول على التمويل اللازم من الكونغرس الأميركي.

عشر سنوات على حرب أفغانستان

بعد مرور عشر سنوات على الحرب بأفغانستان، يتساءل الكاتب باتريك هنيسي بصحيفة ديلي تلغراف البريطانية: إلى متى سيطول الأمر ليتحقق الأمن بالبلاد، ويرى أن كم العدالة أو الحرية التي نجمت عن الحرب على الإرهاب بعد عشر سنوات مفتوح للنقاش، لكن الحملة على أفغانستان أثبتت استمرار السؤال الملح، وخاصة لدى آلاف الجنود البريطانيين الذين مهمتهم هي الحماية، ما إذا كانت الحملة لها نهاية أم لا؟

واستعرض الكاتب تطور الأحداث وتفاقمها في أفغانستان والخسائر الفادحة بصفوف القوات البريطانية وحركة طالبان، وكيف أن النجاح في مثل هذه الحروب لا يقاس بعدد الضحايا وأن التقدم هناك كان بطيئا وباهظا.

ويأمل هنيسي أن السنوات العشر القادمة ستكون أقل اضطرابا وإن كان الأمر وفق رأيه أبعد ما يكون عن اليقين.

وفي الشأن الباكستاني، كتب بيتر تومسون في لوس أنجلوس تايمز أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تتحمل مسايرة دعم باكستان للإرهاب فترة أطول، وأن المخاطر العالقة بالوضع الراهن أكبر من مخاطر اعتماد نهج أكثر صرامة.

وتساءل الكاتب عن إمكانية مواصلة المتمردين شن هجمات قاتلة بأفغانستان بعد عشر سنوات على حرب قادتها واشنطن هناك، وأرجع جزءا من اللوم بهذا على الجيش الباكستاني وذراعه الاستخباري القوي المتمثل بوكالة الاستخبارات.

وقال إن باكستان قادت لعقود حربا بالوكالة بأفغانستان من خلال جماعات إسلامية متمردة كانت قد شكلتها ورعتها وزودتها بما تحتاجه. وأشار إلى وجود أدلة كثيرة على أن هذه الجماعات تُدار من قبل عناصر مارقة بجهاز الاستخبارات الباكستاني.

واليوم -وفق الكاتب- هناك ثلاث جماعات تدعمها باكستان بالوكالة تغذي التمرد بأفغانستان، هي مجلس شورى كويتا وشبكة حقاني وجماعة قلب الدين حكمتيار الأصغر المعروفة باسم الحزب الإسلامي. ولم توضع أي واحدة من هذه الجماعات على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية للخارجية الأميركية.

ويعتقد تومسون أن الحملة الأميركية على الإرهاب العالمي لا يمكن أن تنجح مادام الجيش وجهاز الاستخبارات الباكستاني يواصل دعمه للملاذات الإرهابية ومرافق التدريب داخل باكستان. وأن نفس معسكرات التدريب التي اعتادت تجهيز آلاف المتعصبين الأفغان والباكستانيين والعرب للعبور إلى أفغانستان هي التي تحرك أيضا الإرهابيين العالميين مثل فيصل شاهزاد الباكستاني الأميركي الجنسية الذي حاول تفجير ميدان تايمز العام الماضي.

ويشير الكاتب إلى ضرورة أن يعي الأميركيون أن محاولات الإرهابيين لضرب الولايات المتحدة من ملاذات في باكستان سيتكرر دائما ما لم تغلق قواعدهم. وأن القنابل التي تستهدف المدن الأميركية ستصير أكثر فتكا لا محالة مع الوقت. واليوم هي تقليدية وغدا من المحتمل أن تكون بيولوجية أو كيميائية أو نووية.

ويقول أيضا إن هناك ضغوطا كبيرة يمكن أن تفرض على باكستان لتشجيعها على تغيير مسلكها، وفي مقدمتها أن الولايات المتحدة ستضطر لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة إذا لم تغلق باكستان الملاذات الإرهابية فيها. كما ينبغي على أميركا أن تدرج دولا أخرى في تحالفات إقليمية وعالمية لاحتواء الإرهاب القادم من باكستان. بالإضافة إلى قطع كل المعونة العسكرية والاقتصادية وتسمية باكستان نفسها كدولة راعية للإرهاب وإفشاء المعلومات التي تكشف قواعد الإرهابيين في باكستان وتورط جهاز الاستخبارات الباكستاني فيها.

وختم الكاتب بأن إدارة أوباما بحاجة إلى تطبيق سياسة مع باكستان تخدم مصالح الأمن القومي الأميركية. ويجب أن تكون مبنية لأجل طويل ومستجيبة لإجراءات باكستان. كذلك يجب أن تكون هناك حوافز توظف لتشجيع تفكيك المنظمات الإرهابية التي كونتها ورعتها الاستخبارات الباكستانية.

هل يتحالف أوباما مع المتظاهرين؟

بينما تحرك متظاهرو حركة «احتلوا وول ستريت» إلى واشنطن يوم الخميس الماضي واحتشدوا أمام غرفة التجارة الأميركية، كان الرئيس الأميركي باراك أوباما يحاول أن يظهر بمظهر المؤيد والمتفهم لحركة الاحتجاجات المتنامية.

ففي مؤتمر صحفي في البيت الأبيض، قال أوباما «أعتقد أن المظاهرات تعبر عن الجزع الذي يشعر به الشعب الأميركي، حيث إننا نعاني من أكبر أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير، ونعاني من آثار ذلك في جميع أنحاء البلاد (...) ورغم ذلك لا نزال نرى بعض أولئك الذين تصرفوا بعدم مسؤولية يحاولون محاربة الجهود لإنهاء الممارسات المسيئة التي أدت بنا أصلا إلى هذه المشكلة».

ويرى الكاتب دانا ميلبانك في مقاله في صحيفة واشنطن بوست الأميركية، أنه بالنسبة لرئيس مثل أوباما يقف في موقف حرج، فإن الحركة الوليدة تمثل إنقاذا محتملا، فهي تمنحه فرصة لإرضاء الليبراليين بنفس الزخم الذي حرك حركة الشاي في السنتين الأخيرتين.

ويكمل الكاتب فيقول إن القادة الليبراليين الذين اصطفوا خلف أوباما عام 2008 قد شاهد